

واقع الأمن القومي العربي في ظل التحولات الدولية

أ. زاوي زوييدة⁴⁰

ملخص

شهد المجتمع الدولي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تحولات دولية مختلفة ، مست الجوانب السياسية والإقتصادية و الأمنية للعلاقات القائمة بين الدول ، وباعتبار الوطن العربي أحد مكونات المجتمع الدولي ، فقد تأثر بهذه التحولات من خلال التحديات الداخلية والتهديدات الخارجية التي أصبحت تواجهه، لاسيما في مجال أمنه القومي ،

Abstract :

After the end of the second world war ,the international community witnessed various international transformation ,the political economic and security aspects of the existing relations between countries and considering ,the arab world as one of the components of the international community affected these transformation through the internal challenges and the external threat facing theme in it's national security.

مقدمة

لا أحد يستطيع أن ينفي أو ينكر اليوم حقيقة الواقع المرير الذي تعيشه أقطار الوطن العربي ، جراء الإنقسامات و التباينات في المواقف ، و كثرة التوترات والصراعات الخفية تارة والعلنية تارة أخرى من دول عربية تملك من المقومات الإجتماعية و الإقتصادية و الحضارية ما يوحدتها أكثر مما يفرق بعضها عن بعض ، خاصة وأن المجتمع الدولي وهو يلج العقد الثاني من الألفية الثالثة ، يشهد تنامي لظاهرة التكتلات الإقليمية بعد أن نجحت الدول الأوروبية في تحقيق وحدتها الإقتصادية و السياسية في إنشاء الإتحاد الأوروبي .

من هذا المنطلق ظهرت الحاجة الملحة على مستوى الفكر السياسي العربي ، من أجل التفكير في مدى إمكانية بناء قوة عربية موحدة لها ثقلها ووزنها الدولي على شاكلة القوة الأوروبية ، قوة يكون بمقدورها أن تفرض مواقفها وحلولها بشأن العديد من الأزمات و الصراعات الدولية و الإقليمية وفي مقدمتها الصراع العربي الإسرائيلي ، الذي فضح ضعف الدول العربية ووهنها في إيجاد حل نهائي للأزمة يحفظ مكاسب الطرف العربي .

غير أن بناء هذه القوة العربية ترتبط ارتباطا وثيقا بإرساء قواعد نظام أممي إقليمي يساعد في بناء الأمن القومي العربي الذي أصبح مطلبا ملحا دعت إليه التحولات السياسية و الإقتصادية التي عرفها العالم اليوم ، فهل يمكن لهذا الأخير أي- الأمن القومي العربي - أن يعزز من قوة الدول العربية ؟

⁴⁰ طالبة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

المحور الأول : الإطار المفاهيمي للأمن القومي العربي

اقترن ظهور الأمن القومي كمصطلح متداول في حقل الدراسات السياسية مع نهاية الأربعينيات و تحديدا بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها ، و بروز قوى دولية جديدة غيرت هيكل النظام الدولي و هوية الدول القوية الفاعلة فيه ، لاسيما حين ظهرت الحرب الباردة و التنافس بين القوي الدولية حول حماية مصالحها الحيوية و سيادتها حتى لو تعدى ذلك حدودها الجغرافية المعترف بها .

لقد أصبح الأمن القومي يشكل اهتمام مختلف النظم السياسية المعاصرة إذا ما تعلق الأمر بالدفاع عن إقليم الدولة أو صون سيادتها أو الحفاظ على مصلحتها القومية ، مما جعله - أي الأمن القومي - يحظى بأهمية كبيرة في الدراسات الأمنية بحكم ما يمثله من مرتكز رئيسي في تحليل السياسة الخارجية للدولة ، كما يعتمده جل الباحثين في الشؤون الأمنية كمتغير تحليلي للعديد من التهديدات والأطماع التوسعية التي تتصارع بعض الدول من أجلها ، ضف إلى ذلك الدور الذي يلعبه الأمن القومي كأحد العناصر الأساسية التي ينبغي أن يعتد بها وتعتمد كمرجع لكل نهضة تنموية سواء على المستوى القطري أو الإقليمي¹ .، من هذا المنطلق يحق التساؤل عن مفهوم الأمن القومي، فما المقصود به ؟

يتفق جل الباحثين في مجال الدراسات الأمنية² ، بأن تحديد مفهومها جامعاً ومانعاً للأمن القومي صعب المنال ، ذلك أنه مصطلحاً ذو حركية وتركيب معقد ، كما أن الإهتمام به في حقل الدراسات السياسية حديث ، عموماً يمكن القول أن الرغبة في بناء رؤية مفاهيمية جديدة وشاملة للأمن القومي ، أوجد اتجاهات نظرية و مدارس فكرية تباينت نظرتها في تحليل هذا الموضوع بحسب المنطلقات الفكرية لكل منها ، فمنها ما ركز على القيم الإستراتيجية كوحدة تحليل ، ومنها من اعتمد على أهمية الدولة القومية كأساس للأمن القومي ، واتجاه آخر ربط بين القضايا الاقتصادية و الإجتماعية والبيئية و العنف كمتغيرات مفسرة لمجالات الأمن القومي .

مفهوم الأمن القومي :

كان من نتائج السعي في حصر الأمن القومي ظهور عدة اجتهادات حاول أصحابها وضع مفهوم معيناً لهذا الموضوع ، انطلاقاً من مرتكزات نظرية تختلف من باحث آخر ، فمنهم من ربط الأمن القومي بالقوة وإن اختلفت ، ومنهم من ركز على عامل المصلحة ، أما البعض الآخر فقد بنى تعريفه للأمن على مبدأ حماية الكيان الذاتي للدولة .

مفهوم الأمن القومي عند الدكتور نعيم الظاهر :

يرى الدكتور نعيم الظاهر بأن للأمن القومي مفهومين¹ ، أحدهما تقليدي ضيق ، يبنى على القوة العسكرية كأداة محركة للعلاقات الدولية ، هذه الأخيرة التي كانت تتصف بالصراع والتنافس المستمر بين الدول ، أما المفهوم الثاني فهو حديث ، ظهر كحل بعد زيادة تكاليف بناء القوة العسكرية ، حيث يرى في هذا المفهوم الموسع بأن ثمة أبعاد أخرى لا تقل أهمية عن البعد العسكري كالجانب الاقتصادي والإجتماعي والدبلوماسي والتي تجعل من الأمن القومي قضية تنموية و دفاعية شاملة .

لقد انطلق الدكتور الظاهر من فرضية هامة مفاده أن المشكلات المتنوعة التي تعاني منها دول العالم الثالث سواء السياسية (الأزمات السياسية) أو الاقتصادية (التبعية الاقتصادية) أو حتى الاجتماعية (عدم الاستقرار الاجتماعي)، يمكنها أن تجعل أمنها الخارجي انعكاساً لأمنها الداخلي ، وفي هذا الإطار يقول : “ على الرغم من أنها هي الأخرى - أي الدول - تجابه بالتحدي العسكري الخارجي ، بيد أن هذا التحدي وحلها لواقع النظم الاجتماعية المستقرة لا يعكس التحدي الوحيد فبجانبه تتنوع التحديات الداخلية التي تعاني منها و جميعها من الخطورة بمكان وخطورتها ... هي أن الدولة لا تسقط في أحيان كثيرة من الخارج إلا بعد أن تكون قد سقطت من الداخل “ 3 .

انطلاقاً مما سبق ، يطرح الباحث مفهوماً للأمن القومي مبني على ثلاثة معايير أساسية أولهما معيار الغاية أو الهدف حيث يرى بأن الأمن القومي غايته الأساسية تأكيد بقاء كيان الدولة قائماً واثبات أحقية وجودها من خلال حماية مصالحها القومية وضمان قيمها الأساسية التي تؤمن بها . أما المعيار الثاني يتجلى في اعتبار الأمن القومي نسبي، مما يجعل من الصعوبة بالإمكان قياسه .، ومما يزيد هذا الأخير تعقيداً ميزة الدينامية التي يتصف بها الأمن القومي كمعيار ثالث .

مفهوم الأمن القومي عند مورجنثو “ Morgentha ”

يركز الباحث في خضم تعريفه للأمن القومي على عامل المصلحة ، حيث يرى بأن المصالح تنقسم إلى قسمين مصالح أساسية و أخرى ثانوية و يعتقد بأن الأمن القومي تحركه المصالح الأساسية الحيوية التي تسعى كل دولة إلى تحقيقها حفاظاً على بقائها كما أن ضمانه - أي الأمن القومي - مرهون بثلاث عوامل أساسية هي :

- عوامل شخصية تعكس مستوى التأهيل والتطور الاجتماعي الذي بلغته القيم والأدوار الاجتماعية
- عوامل تنظيمية والتي تتعلق بالهيكل المؤسسي بمعنى درجة التنظيم الذي تظهر فيه مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية .
- عوامل بيئية ، بمعنى البيئة الداخلية وما تحتويه من القيم الثقافية السياسية وما يتوفر لديها من موارد وإمكانات بشرية و مادية ، بالإضافة إلى البيئة الخارجية وما تتضمنه من موازين القوة وشبكة التفاعلات و الاتصالات .

مفهوم الأمن القومي عند حامد ربيع

يؤكد الباحث في مستهل تعريفه للأمن القومي على مسألة العلاقة القائمة بين الدولة ككيان سياسي والوجود القومي لها ، حيث يرى بأن الأمن القومي ماهو إلا مجموعة من المبادئ المرتبطة بحماية الكيان الذاتي للدولة والتي تمثل الحد الأدنى لضمان الوجود القومي 4 ، ذلك أن تحقيق هذه الحماية لكيان الدولة يعكس هدفين رئيسيين ، أحدهما ضمان تأمين كيان الدولة من كل خطر يهددها داخلياً أو خارجياً ، ومن جهة ثانية تأمين الآليات و الوسائل التي تحمي مصالحها وتحقق أهداف الدولة القومية التي تنشدها .

انطلاقاً مما سبق ، حدد الباحث حامد ربيع مفهوم الأمن القومي في ثلاث محاور أساسية

هي⁵:

المحور الأول : السعي من أجل تأمين كيان الدولة بالحفاظ على إقليمها ووحدة أراضيها

المحور الثاني : ينبغي أن يكون هذا التأمين ضد كل خطر داخلي أو خارجي قائم ومحتمل.

المحور الثالث : العمل الجاد من أجل تجسيد الأهداف العامة للمجتمع، التي تساعد في تحقيق الاستقرار السياسي ، و الاجتماعي في إطار ما يعرف بالتنمية السياسية و الاجتماعية الشاملة .

استخلاصا من التعاريف التي تم عرضها للأمن القومي ، يمكن الإشارة إلى أن الإعتماد على بعد أو متغير واحد في تحديد مفهوم للأمن القومي يجعل هذا الأخير منقوص المعنى ، ذلك أن دلالة المصطلح في حد ذاته ينبغي أن ينظر لها نظرة كلية شاملة ، فهو ليس قضية عسكرية فحسب ، ولا مسألة اقتصادية لوحدها ، ولا هو وضع اجتماعيا خاصا ، وإنما هو مفهوم شمولي تتداخل فيه كل المجالات و المسائل سواء السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية وحتى العسكرية وانه يعكس مقدرة الدولة في امتلاك عوامل القوة الرادعة لكل تهديد داخلي أو خارجي يلحق بها ، كما أنه يتعلق بحماية المبادئ و القيم الأساسية التي تقوم عليها كيان الدولة القومية أو ما يعرف بالدولة الأمة ، على أن يراعي في ذلك ثلاث مقومات أساسية هي :

* مستوى البناء الإيديولوجي للدولة.

* درجة التنمية السياسية و الاقتصادية التي بلغتها

* حجم القوة العسكرية تمتلكها

وعليه وبتحقيق هذه المقومات الثلاث ، تكون الدولة قد نجحت بتوفير عناصر القوة الشاملة .

مفهوم الأمن القومي العربي

يكتسب الأمن القومي العربي من حيث المفهوم والدلالات الإصطلاحية ميزة خاصة ، بحكم أنه يرتبط بالدول العربية أو ما يتفق على تسميته بالوطن العربي ، هذا الأخير الذي يعكس جملة من القيم التاريخية والثقافية ، وكذلك روابط عرقية ودينية ولغوية شاركت و لازالت تشارك في تركيبة و دعم النزعة القومية ، الأمر الذي دفع إلى اعتبار الأمن القومي العربي نظاما يجسد الفكر القومي الذي أخذ يتبلور بعد نهاية الحرب العالمية الثانية واستقلال العديد من الدول سواء في المشرق العربي أو المغرب العربي .

الإرهابات الأولى لظهور الأمن القومي العربي

لقد كان من نتائج انسحاب الإستعمار الغربي من المنطقة العربية ، ظهور دول عربية ، ظهور دول عربية مستقلة ، تعاني خلفا واختلالا في بنيتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، بالإضافة إلى التباين البادي على أنماط أنظمة حكمها ، مثل هذه المظاهر السلبيه وسعت الهوة بين الدول العربية وجعلت الوصول إلى تحقيق اتفاق عربي موحد صعب المنال ، لاسيما بعد أن ظهر الكيان الإسرائيلي بفلسطين ، أمام هذه الأوضاع تنامي فكر قومي ينادي بتأسيس أمن قومي عربي ، يمنح للأمة العربية قدرة و قوة من

أجل حماية كيائها الذاتي العربي و الحفاظ على قيمها العربية من دين ولغة وتاريخ مشترك من كل تهديد أجنبي عسكري كان أو إقتصادي أو حتى ثقافي .
على هذا الأساس يتراء المفهوم الأولي للأمن القومي العربي ، بأنه نظام أمني يبنى على ثلاثة أهداف ينبغي تحقيقها هي :⁶

- حق الدفاع عن النفس و إثبات الذات من خلال استغلال كل القدرات المتاحة سواء كانت علمية أو تقنية أو حتى عسكرية و إقتصادية .
- خلق إرادة سياسية عربية مشتركة للتصدي لكل خطر أجنبي داهم ، في إطار تعزيز السعي إلى تحقيق الوحدة العربية تأكيداً للوجود القومي .
- السعي من أجل بناء الذات العربية ، بتحقيق مستوى عال من التكامل بين الدول العربية على الأصعدة السياسية ، الإقتصادية و حتى الثقافية .

إن كل هذه الأهداف حصرت مفهوم الأمن القومي العربي في كونه مطلباً قومياً، سعت إليه الدول العربية منذ عقد الخمسينيات في ظل بيئة دولية سيطرت فيها الدول الأوربية ، في إطار ما كان يعرف بالحرب الباردة بين المعسكر الشرقي بزعامة الإتحاد السوفياتي سابقاً والمعسكر الغربي الذي كانت تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ، فمثل هذا الوضع الدولي أدى إلى تشجيع ظهور الأمن الإقليمي، بعد أن حاول كلا القطبين بناء أنظمة إقليمية لحماية مصالحها .

وعليه لم تجد الدول العربية بدا في أن تسعى إلى التفكير في خلق نظام أمني عربي مشترك ، وبالتالي تبلور مفهوم الأمن القومي العربي ليأخذ اتجاهاً جديداً كبديل للأمن الإقليمي ، حيث أصبح المفهوم يشمل -على حد تعبير الباحثين محمد عنتر و عفاف الباز - "أكثر من دولة واحدة في منطقة جغرافية معينة تربطها روابط وصلات معينة ، وفي معناه العام ينصرف الأمن العربي إلى تلك الحالة من الإستقرار الذي يشمل المنطقة العربية كلها بعيداً عن أي نوع من أنواع التهديد سواء من الداخل أو من الخارج"⁷ ، من جهة ثانية و بالنظر إلى حقيقة الواقع العربي المعيش ، يتفق مجموعة من الباحثين العرب ، على أن الأمن القومي العربي يعكس مجالا يؤمن فيه المناعة الإقليمية و الإستقرار السياسي و التكامل الإقتصادي بين أجزاء الوطن العربي ، بالإضافة إلى السعي المستمر لتعزيز آليات و قواعد العمل المشترك و القدرة الدفاعية لصد الإعتداءات والتدخلات الأجنبية ، كذلك تمتين أواصر العلاقة التي لازالت في الوقت الحالي هلامية وهشة بين أجزاء ووحدات النظام العربي ، بالإعتماد على أسلوب الحوار و التفاوض للتخفيف من حدة الصراعات القائمة و التباين في المواقف ووجهات النظر⁸ .

المفهوم المعتمد للأمن القومي العربي

انطلاقاً مما سبق ، يمكن القول أن الأمن القومي العربي ، يمثل تلك المبادئ والإمكانات المادية والبشرية المتاحة للدول العربية ، والتي تضمن قدرة هذه الأخيرة على حماية كيائها الذاتي كأمة عربية وتحقيق مصالحها القومية الشاملة ، انه حالة من الإستقرار تعين - على حد تعبير الدكتور نعيم

الظاهر - في مواجهة فعالة وواعية لكل ما من شأنه أن يهدد كيان الأمة العربية وتواجهها القومي ، وكل مساس أو إضرار بمصالحها و أهدافها القومية الآتية منها و المستقبلية ، والتصدي لكل اعتداء يتعرض له جزء من الوطن العربي،⁹ لاسيما وأن الدول العربية اليوم تعاني حالة من التشتت و عدم الإستقرار السياسي والإقتصادي وحتى الإجتماعي ، بعد أن حلت التفرقة محل محاولات الوحدة ، وظهرت ثورات و نزاعات تحارب وتتأوى كل ما هو قومي عربي ،هدرت رموز الثقافة العربية في عقر دارها بسبب غزو الإعلام الغربي ، و سيطرت الثقافة الغربية على العديد من أفراد المجتمع قلبا وقالبا .

المحور الثاني: التحديات الداخلية والتهديدات الخارجية للأمن القومي العربي

إن الحديث عن الأمن القومي العربي يستلزم وجوبا التعرض إلى مسألة التحديات الداخلية والتهديدات الخارجية ، التي طالما تشكل خطر تزداد درجته أو تنقص بحسب حجم التحديات والتهديدات التي تواجه الوطن العربي ، أو على المستوى الخارجي وفق طبيعة العلاقات الدولية التي تربط بين الوطن العربي و الفاعلين الدوليين من دول ، ومنظمات دولية حكومية وغير حكومية ، وعليه يمكن حصر مظاهر الأزمات السياسية العربية الداخلية في ما يلي :

1- عدم الإستقرار السياسي :

يمثل عدم الإستقرار السياسي سمة انطبعت في أنظمة الحكم لغالبية الدول العربية، بسبب الطابع القمعي لهذه الأخيرة والإغلاق السياسي الذي دفع شيئا فشيئا الى حدوث انفصام بين الدولة والمجتمع فتقهقر بذلك مفهوم الدولة الوطنية وانهارت من ورائها كل عقيدة وطنية قومية ، وانتشر اليأس و الإحباط الإجتماعي بين أوساط الشعوب العربية وتناقصت ثقتها بأنظمة حكمها إلى حد الإنعدام ، الأمر الذي نجم عنه مظاهر عنف سياسي ، وانتفاضات شعبية وتفشي الفساد المادي والانهلال الخلقي لدى العديد من النخب الإجتماعية العربية¹⁰.

إن تفاقم إفلاس الدولة الوطنية ، وتدهور مصداقيتها و مشروعيتها برنامجها السياسي ، ولد قناعة لدى الرأي العام العربي بأن هذه الدولة تعاني عدم استقرار سياسي ليس بإمكانها أن تحقق الوحدة القومية العربية المنشودة ، طالما أنها عاجزة حتى على التحكم في التناقضات الإقتصادية والإجتماعية الداخلية ، هاته الأخيرة التي كانت دافعا في ظهور العنف السياسي في العديد من الدول العربية في إطار ما يعرف بالربيع العربي كتونس، مصر ، اليمن ، ليبيا وسوريا حيث غالبا ما كان يرافق هذا العنف عمل مسلح تقوده جماعات مناهضة للنخبة الحاكمة ، الأمر الذي زاد من حدة عدم الإستقرار السياسي إذ أنه بالرغم من الإطاحة بأنظمة الحكم الشمولية فإن الإستقرار السياسي لم يتحقق، وأصبحت الدول التي مسها العنف السياسي المسلح ، هشة بنيويا ووظيفيا ، حيث لم تستطع إلى اليوم أن تحقق الإستقرار السياسي والإجتماعي لاسيما في تونس، مصر وليبيا.

2- كثرة النزاعات الداخلية :

شكلت الثورات الداخلية أزمة صراع مستمر بين الدول والنخب الإجتماعية ، هذه الأخيرة التي تبنت صراعا فكريا في القيم الإجتماعية والسياسية والدينية ¹¹، وكنتيجة لهذا الأخير- أي الصراع الفكري - ، ظهرت نزاعات داخلية بين بين العديد من النخب والحركات لاسيما بين دعاة العلمانية و الحركات الإسلامية ذات المنطق الأصولي ، ففي الوقت الذي يطرح فيه التيار الإسلامي نموذج الدولة الإسلامية كخيار لبناء الدولة العربية ،تتاهض الحكات والأحزاب العلمانية هذا البديل الإسلامي ، وتراه عاجزا على مسايرة التطورات العالمية ، وقد يزيد الدول العربية انغلاقا على نفسها ، مقترحة بديلا تحديثيا يبنى على مبادئ الديمقراطية الغربية .

ولعل من مخاطر هذا النزاع الفكري، تحوله في مرحلة من مراحل تطوره الى عنف سياسي مسلح ، يهدد استقرار الدولة وأمنها ، وهو ما حدث في الجزائر في بداية التسعينيات بعد أن أوقفت السلطة الحاكمة آنذاك المسار الإنتخابي ، والذي قطع الطريق على التيار الإسلامي الأصولي متمثل في حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ لأن يصل الى السلطة ،مما أقحم الدولة والمجتمع في دوامة حرب أهلية دامت ما يقارب العشرين .

بالإضافة إلى ذلك وجود نزاعات إيديولوجية بين النخب السياسية سواء المتواجدة في صف المعارضة أو تلك المتمركزة في السلطة أو مساندة للنخبة الحاكمة . ، فتاريخيا وتحديدا منذ نهاية نهاية الحرب العالمية الثانية والإستقلال السياسي للعديد من الدول العربية ،تأثرت النخب السياسية العربية بالصراع الإيديولوجي الذي حدث في إطار ما يعرف بالحرب الباردة .

في ذات السياق ، يصطدم تحقيق الأمن القومي العربي بتحد آخر خطورته تزداد يوما بعد يوم ان لم يتم تداركه والمتعلق بالخلافات العربية العربية ، المبنية أساسا على النزاعات الحدودية القائمة بين بعض الدول العربية كحالة النزاع المغربي الجزائري .

3-أزمة التحول الديمقراطي:

إن الحديث عن التحول الديمقراطي في الوطن العربي يرتبط زمنيا ببداية عقد التسعينيات، أين شهدت معظم أنظمة الحكم العربية لاسيما القمعية منها مباشرة إجراءات تجميلية على نمط حكمها، برسم مبادئ الديمقراطية في دساتيرها وسلوكها الإنتخابي ، وإعلانها الرسمي عن فتحها مجال الحريات العامة .

ولعل الدافع في ذلك التحول الديمقراطي يعود بالدرجة الأولى إلى الضغوطات التي تعرضت لها السلطة الحاكمة سواء الإقتصادية منها الإجتماعية جراء الإرتفاع المتسارع في عدد سكان الدول العربية ، وما انعكس عليه من ارتفاع في الطلب الإجتماعي العام من سلع وخدمات ، وبالنظر الى كون هذه الدول ذات اقتصاد ريعي غير منتج ،فان أسعار البترول وارتفاع تكاليف استيراد السلع والمواد الإستهلاكية ، جعل الحكومات عاجزة عن أداء وظائفها الإجتماعية من دعم للسلع ،تقديم الخدمات وكذلك خلق الوظائف ،

الأمر الذي دفعها إلى الإستدانة من المؤسسات المالية الدولية والإنصياح إلي توصيات صندوق النقد الدولي¹² .

من جهة ثانية يعتبر تطور المجتمع المدني في بعض الدول العربية دافعا آخر لحدوث التحول الديمقراطي ، حيث تنامي دوره ، وأصبح شيئا فشيئا يستقل بمواقفه وسلوكاته عن تبعيته للسلطة الحاكمة ، إذ الملاحظ في السنوات الأخيرة ، خاصة في العقد الأول من مطلع الألفية الثالثة بأن مؤسسات المجتمع المدني أصبحت أكثر تحررا مما كانت عليه ، بعد أن زاد الوعي السياسي لدى أفرادها ، فظهرت حركات اجتماعية منها ما هو إسلامي ، وأخرى ذات طابع علماني ليبرالي ، طالبت بإحقاق مبادئ الديمقراطية في العمل السياسي لاسيما التعددية الحزبية ومبدأ التداول على السلطة ، حيث تموقعت في جناح المعارضة مشكلة جماعات سياسية ضاغطة ، استطاعت أن تستقطب أغلب فئات الشعب نحوها في ظل ضعف وعدم استقرار السلطة الحاكمة ، في هذا الإطار تقول الدكتورة ثناء فؤاد عبدالله “ أدت هذه الضغوط إلى إقناع النخب الحاكمة بأنها يجب أن تطبق قدرا من الليبرالية على نظمها حتى يمكن أن تبقى على سدة الحكم ، ومن ثم فإن التحول الديمقراطي الليبرالي كان تكتيكا للبقاء الا أن النظم الحاكمة سرعان ما تراجعت عن ذلك بعدما بدا لها أن هذا التحول سوف يمكن المعارضة الإسلامية من الإقترب بدرجة خطيرة من السلطة (مصر ، الجزائر ، الأردن) ، لا سيما أن الجماعات الإسلامية كانت قد حققت نجاحات مهمة في العديد من الدول (مصر ، السودان ، الكويت ، لبنان ، تونس ، اليمن ، الأردن ، والجزائر) ”¹³.

ب- التحديات الاقتصادية :

تمثل المشكلات الاقتصادية تحديات تعيق تحقيق الأمن القومي العربي ، بحكم ما لها من تأثيرات على الوضع الاجتماعي و الاقتصادي وحتى السياسي للدول العربية ، فمنذ الثمانينيات شهدت هذه الأخيرة عديدا من الأزمات الاقتصادية كالركود الاقتصادي ، وانخفاض الدخل القومي وانخفاض المستوى الإنتاجي ، والذي ترتب عنه عدة أزمات كأزمة المديونية الخارجية التي تعاني منها جل الدول العربية فمثلا في سنة 1988 ، ارتفعت نسبة الديون مقارنة بنتاجها الوطني الإجمالي ، حيث قدرت نسبة المديونية بمصر حوالي 126% ، وفي المغرب 58.3% ، وفي اليمن فاقت المديونية 70% ، وفي الجزائر بلغت 64.4%¹⁴ .

زد على ذلك أزمة الأمن الغذائي¹⁵ الذي تعاني منها جل أقطار الوطن العربي ، استنادا للمعلومات المستقاة من الدراسات العلمية التي قام بها العديد من الباحثين ، كالأستاذ الدكتور محمد أزهر السماك في كتابه جغرافية الوطن العربي ، والدكتورة ثناء فؤاد عبد الله في مؤلفها الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي ، والتي تشير بأن ثمة فجوة غذائية مست غالبية الدول العربية ، مردها إلى حالة عدم التوازن بين الطلب على الغذاء من جهة والسلع الغذائية المتوفرة وفق قاعدة العرض والطلب من جهة أخرى ، في هذا الإطار تشير الإحصائيات بأن فجوة غذائية عرفت اتساعا كبيرا حيث بلغت خلال الفترة ما بين 1995 و 2005 حوالي 3 % و لعل السبب في تزايد تفاقم هذه المشكلة الغذائية يرجعه البعض

الى تقهقر الدول العربية في إنتاج المواد الغذائية الأساسية لاسيما فيما يخص المحاصيل الزراعية التي لم تستطع تلبية الطلب المحلي على الغذاء ، ولم تصل إلى تحقيق حدا مقبولا من الإكتفاء الذاتي الغذائي ، بسبب ظاهرة العجز في ميزانها التجاري بعد أن شكلت الصادرات الغذائية نسبة قليلة جدا لا تتجاوز 2.1 % من إجمالي صادرات الوطن العربي، على عكس وارداتها الغذائية التي بلغت 14% من حاصل واردات الدول العربية¹⁶ .

ج - التحديات الإجتماعية : تركز تنمية العنصر البشري أو ما يعرف بالتنمية البشرية على ثلاث جوانب أساسية هي الصحة ، التعليم والشغل ، كونها مستويات تحدد درجة الإستقرار الإجتماعي و الرفاه لأفراد المجتمع ، و بالتالي عدم الإعتناء بها ينجر عنه تحديات اجتماعية تعيق التنمية الوطنية بشكل كلي ، و تكون مصدرا لظهور وضع اجتماعي غير مستقر، وهذا ما تؤكد بيانات تقارير التنمية البشرية التي تعدها منظمة الأمم المتحدة سنويا ، بأن التنمية الإجتماعية بالوطن العربي لم تصل الى الغايات المرجوة لاسيما على مستوى حجم ونوعية الخدمات الصحية المقدمة ، حيث لازالت أغلبية الدول العربية تعاني عجزا في هذا القطاع بإستثناء ثلة من الدول العربية تتمركز في الخليج العربي وهي : قطر، الإمارات العربية المتحدة و البحرين و الكويت، أين بها رعاية صحية متطورة مقارنة بباقي الدول العربية التي تعرف تنديا في الخدمات الصحية بدرجات متفاوتة ، مما أدى الى انتشار الأوبئة و الأمراض المزمنة وارتفاع نسبة الوفيات لاسيما لدى النساء الحوامل و الأولاد المولودين ، كل هذا أثر سلبا على تحقيق الأمن الصحي الذي يعتبر أحد مرتكزات الأمن القومي العربي ، فنقص الغذاء على سبيل المثال قد يؤدي إلى ظهور العديد من الحالات المرضية في بعض الدول العربية لسيما الصومال والسودان .

التحديات الخارجية للأمن القومي العربي

يواجه الوطن العربي في عصرنا الحالي ، أخطار خارجية تهدد أمنه القومي ، فقد كان ولا يزال مطمعا للعديد من الدول الأجنبية بفضل خصائصه الجيوبوليتكية ، والتي جعلت منه إقليما استراتيجيا متميزا ذو أهمية اقتصادية ، سياسية ، وحضارية ، الأمر الذي يعرضه لعدة تهديدات أضرت باستقراره الأمني ووحدته الترابية ، والتي يمكن تحديدها على سبيل المثال لا الحصر في المظاهر الرئيسية التالية :

أ- التواجد الصهيوني :

شكل التواجد الصهيوني - الإسرائيلي في فلسطين منذ سنة 1948 تهديدا كبيرا للأمن القومي العربي ، بالنظر إلى تواجد فلسطين في قلب الوطن العربي ، وما تمثله من نقطة ارتكاز وجسر يجمع بين قسمي الوطن العربي مشرقه ومغربيه ، ناهيك عن الأثر الديني و القدسي لهذه المنطقة في نفوس العرب المسلمين والمسيحيين على حد سواء، الأمر الذي جعل التواجد الإسرائيلي يمثل استهدافا مباشرا لكيان الأمة العربية وعاملا لتفتيتها إلى دويلات عربية ضعيفة متنافرة يسودها الصراع الطائفي و المذهبي .

لقد حاولت الحركة الصهيونية أن تعطي للصراع القائم بينها وبين العرب بعدا حضاريا وثقافيا ، مروجة للمزاعم الكاذبة بأن فلسطين الوطن الموعود لليهود ومهد الديانة اليهودية ، ساعية من وراء ذلك لإكتساب

مشروعية و دعما دوليين لتأكيد أحقيتها في احتلال الأراضي الفلسطينية ككيان استطاني في قلب المنطقة العربية، ولعل ممكن الخطر في التهديد الإسرائيلي كونه تهديدا متعدد الأبعاد فهو من جهة تهديد عسكريا واقتصاديا وأمنيا تحت الحماية والمساندة الأمريكية ، وفي هذا الصدد يقول الدكتور نعيم الظاهر بأن التهديد الصهيوني للأمن القومي العربي “متولد عن طبيعة إسرائيل ككيان عسكري واقع تحت ثقل الإستعداد المسلح المستمر كعامل استنزاف يصعب على أي دولة أن تواجه متطلباته ، وككيان استطاني غريب غرس بالقوة وضد رغبة أهل فلسطين في قلب منطقة تتناقض معه حضاريا وتاريخيا و قوميا “¹⁷

فبالنظر إلى الإستعدادات العسكرية والإقتصادية التي تمتلكها إسرائيل بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية ، أصبح الأمن القومي العربي محل تهديد ، باعتبار تحقيقه قد يمثل ضربة قوية لإسرائيل ونهاية تواجدها بالمنطقة ، مما دفع بهذه الأخيرة إلى التزم سياسات إستراتيجية على المستويين العسكري والدبلوماسي قصد الحيلولة دون تجسيد الأمن القومي العربي ، في إطار ما يعرف بالمخطط الإستطاني التوسعي تحت تسمية دولة إسرائيل الكبرى .

ففي المستوى العسكري سعت الحركة الصهيونية - الإسرائيلية ، منذ احتلالها لفلسطين ، وقيام دولتها في 15 ماي 1948 ، إلى تدمير القوات العسكرية العربية ، من خلال عملياتها العسكرية وحروبها مع الجيوش العربية سواء في حرب 1956 (أزمة قناة السويس) ، أو حرب 1967 وحرب 1973 والإجتياح العسكري للبنان عام 1982 ، وعدوانها عليه مرة ثانية سنة 2006 ،

أو حتى في إقليم 2008 ، حيث تمكنت من خلال هذه الحروب والتدخلات السكرية إلى خلق حالة من اللا أمن في الوطن العربي ، زاد من حدة امتلاك إسرائيل للسلاح النووي بمباركة أمريكية .

أما على المستوى الدبلوماسي سعت الحركة الصهيونية - الإسرائيلية ،بوسائلها الدبلوماسية المتاحة للحصول على اعتراف بشرعية وجودها من أغلبية دول العالم ، وفي مقدمتها بعض الدول العربية ، التي أعلنت عن تطبيع العلاقة الدبلوماسية مع إسرائيل إثر توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل والتي نجم عنها انقسام الصف العربي ، ونجاح إسرائيل من عزل مصر عن الدول العربية ، الأمر الذي جعلها تحقق نجاحا دبلوماسيا مهما في الحصول على أول قبول عربي بالدولة الجديدة ،¹⁸ كما نجحت إسرائيل في بداية التسعينيات من دفع الطوق العربي الى عقد مفاوضات سلام عربي اسرائيلي كمعاهدة مدريد عام 1991 ، واتفاق أوسلو سنة 1993 مع منظمة التحرير الفلسطينية ، ومعاهدة وادي عربة عام 1994 مع الأردن ، هذه الإتفاقيات اعتبرتها اسرائيل نجاحا استراتيجيا كونها أسست لتطبيع العلاقات العربية معها وفق آلية التعاون الأمني و الإقتصادي¹⁹

ب- تقسيم الوطن العربي :

في الوقت الذي حققت فيه الدول الأوروبية اتحادها السياسي و الإقتصادي ، لا زال الوطن العربي لم يفلح في تجسيد وحدته الإقتصادية والسياسية بالرغم من المقومات التي يمتلكها ، مما جعله مطمعا للقوى

العظمى كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين والإتحاد الأوروبي التي تسعى من أجل السيطرة على خيارات الوطن العربي بحكم ما يمثله الموقع الجيوليتيكي لهذا الأخير و امتلاكه لأكبر المدخرات النفطية والموارد الطبيعية ، تحت غطاء مشروع الشراكة المتوسطية بين الدول الغربية و العربية و مشروع الشرق الأوسط فاعتماد هذا الأخير سيؤدي لا ريب الى هدم الأصول العربية والإسلامية للمنطقة ، وإعادة صياغة هوية المنطقة حسب مؤشرات التواجد الجغرافي للدولة بما فيها إسرائيل وطمس كل ما له صلة بالثقافة العربية و الحضارية الإسلامية ، وهو ما يؤطده عمر كامل حسن بقوله “ لم يعد أمام صائغ التسمية سوى إسقاط القوام الماهوي على المنطقة وهو العروبة والإسلام ، وتبديده داخل تعريف بديل تكون الجغرافيا هي الإسلام الحركي للسياسة ، بالمعنى الذي يتحول فيه أمر الواقع الصهيوني إلى حقيقة سياسية وكيانية في المنطقة ، هذه هي إذا البنية التحتية الدلالية لمفهوم الشرق الأوسط “ 20 .

إن ما ينبغي الإشارة إليه ، بأن مشروع الشرق الأوسط لم يكن بمبادرة عربية ، إنما اقترح أمريكي عرض على الحكومات العربية ، كمشروع تنموي في إطار نظام شرق أوسطي يشكل تكتلا اقتصاديا وسياسيا تقوده الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل غير أن المتمنع في تفاصيل المشروع يجد بأن انعكاساته السلبية على الأمن القومي العربي أكثر مما له من انعكاسات ايجابية ، لاسيما على المستوى الإقتصادي ، والسياسي ، والثقافي وحتى الأمني ،

فمشروع الشرق الأوسط ، ما هو في الأصل إلا إستراتيجية محكمة الأهداف والمراحل لتقسيم لتقسيم الأقطار العربية وإضعاف أمنها القومي ، وهي عملية تقسيم لم تكتمل فصولها إلا بتحقيق الهيمنة الأوروبية على دول المغرب العربي في إطار مشروع استعماري آخر يدعى بالشراكة الأورومتوسطية الذي يسعى للتحكم في المجال الحيوي الذي يمتد إلى دول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط ، ممثلة في دول المغرب العربي ، حيث يتضح من التوصيات التي تمخضت عن مؤتمر برشلونة المنعقد سنة 1995 ، ضرورة إقامة شراكة تجمع الدول المتواجدة على الضفتين الشمالية والجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، يكون فيها للاتحاد الأوروبي دورا بارزا وفعالا في مواجهة المخاطر التي تحدق بها جهة الجنوب لا سيما خطر الحركات الأصولية و الإزدياد المستمر للهجرة السرية صوب الدول الأوروبية .

للإشارة إن مشروع الشراكة الأورومتوسطية لم يكن في مؤتمر برشلونة عام 1995، بل هو فكرة تقطنت لها أوروبا جراء الصدمة البترولية التي هزتها بعد أن رفضت العديد من دول الجنوب لاسيما الجزائر منع إمدادها بالبترول سنة 1973، مما أضر بمصالح أوروبا الإقتصادية ، وكان ذلك دافعا قويا للتفكير في خلق إطار يحمي الأمن الإقتصادي الأوروبي ، وهو ما سعت له الدول الأوروبية في قمة هلنكسي سنة 1975 والتي حملت شعار الأمن و التعاون الأوروبي، ثم تأكد ذلك في مؤتمر لشبونة 1992، أين أقرت دول الإتحاد الأوروبي حتمية رسم علاقة اقتصادية وسياسية وثقافية تجمع الدول المتوسطية وهو ما تجسد في إعلان برشلونة سنة 1995²¹.

ومن الأهداف الإستراتيجية للشراكة الأورومتوسطية العمل على تفكيك ما تبقى من وحدة الوطن العربي ، ودفع الدول العربية للتعاون مع الكيان الصهيوني لاسيما دول شمال إفريقيا كليبيا ، تونس ، الجزائر ، والمغرب بالإضافة إلى التحكم في صناعة القرار السياسي والإقتصادي لتلك الدول العربية ، مما يتولد عنه تبعية تامة ، بحكم الآثار التي يخلفها سياسيا و اقتصاديا وحتى ثقافيا²².

يمكن القول بأنه ثمة أبعادا جيوبوليتكية لمشروع الشرق أوسطي وكذلك مشروع الشراكة الأورومتوسطية ، تتحصر أساسا في تقسيم الوطن العربي وإعادة تشكيل خريطة الجغرافية السياسية للدول العربية ، حيث تصبح هذه الأخيرة منقسمة على نفسها و مشدودة من طرفيها الشرقي والغربي نحو القوى الاقتصادية الغربية الأمر الذي يحول دون تحقيق تكامل اقتصادي عربي في ظل سياسة الإنقسام القائمة تحت ذريعة الشراكة الشرق أوسطية أوتحتي مشروع الشراكة الأورومتوسطية²³.

د- تهديدات دول الجوار:

يحيط بالوطن العربي العديد من الدول كتركيا وإيران ، واثيوبيا ، أوغندا ، تشاد ، النيجر ، مالي ، السنغال والكونغو الديمقراطية بالإضافة إلى إسرائيل ، الأمر الذي يجعل الدول العربية معرضة لمختلف التهديدات الأمنية والعسكرية المنبعثة من تلك الدول ، فمن الناحية الجيوبوليتكية تؤكد الدراسات التاريخية بأن العلاقات العربية مع الدول المجاورة للوطن العربي ، شابها في العديد من المرات حالات استنفار و توتر بسبب تعرض المصالح الحيوية العربية للتهديد ، مما يفرض إيجاد آليات لزيادة القوة العربية بغرض ردع كل مظاهر التهديد التي تؤثر بدرجات متفاوتة على الأمن القومي العربي ، و المتمثلة في الآتي :

1- التهديد الإيراني - التركي : رغم ما تمثله إيران من دولة إسلامية ، غير أنها كانت و لازالت تهدد الأمن القومي العربي ، بحكم التوترات و النزاعات العسكرية التي نشبت بين إيران وبعض الدول العربية لاسيما الحرب الإيرانية - العراقية التي أضرت كثيرا بالأمن القومي العربي لطول أمدها ، وبالرغم من وضع الحرب أوزارها ، إلا أن الخطر الإيراني بقي قائما ، خاصة بعد أن نجحت الثورة الإيرانية بقيادة الخميني و تمكنها أن تصبح دولة قوية اقليميا ذات قدرات نفطية كبيرة

لقد عمدت إيران الى تصدير ثورتها الإسلامية الى الدول العربية من خلال دعم الحركات الإسلامية ذات النزعة الشيعية وهو ما إستتكرته العديد من الدول العربية كمصر ، الجزائر ، الأردن ، العراق و البحرين موجّهة اتهاما رسميا لضلوع ايران في اثارة التوترات و أعمال العنف المسلح داخل تلك الدول ، والذي إنجر عنه آثارا سلبية على الأمن القومي العربي²⁴، ومما زاد التهديد الإيراني ، احتلالها سنة 1992 لجزيرة أبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة ، و الذي كان سببا في ظهور نزاعات حدودية واستنفار عسكري مسلح بين الدولتين²⁵.

كما تلعب تركيا دورا لا يستهان به في الوطن العربي ، حيث أصبحت في الوقت الحالي فاعلا محوريا في المنطقة الشرقية ، بحكم دعمها للإنقلابات المسلحة في بعض الدول العربية ، مثل ما يحدث اليوم في الأزمة السورية ، ولعل الحديث عن التهديد التركي يقود الى القول بأنه تهديد متأصل تاريخيا الى زمن

الإستعمار العثماني للعديد من الدول العربية التي وضعت تحت حماية الإمبراطورية العثمانية ، بالإضافة الى التوتر الذي أصاب العلاقات التركية - العربية إثر إعتراف تركيا بالكيان الصهيوني وإنضمامها الى الحلف الأطلسي لتصبح العين الساهرة على المصالح الغربية بالمنطقة العربية ، ناهيك عن تدخلاتها العسكرية المتكررة في الأراضي العربية المجاورة لاسيما العراق ، مما يشكل تهديدا حقيقيا للأمن القومي العربي.

2- الحروب الأهلية والنزاعات الحدودية : تمثل الحروب الأهلية المندلعة في بعض الدول المجاورة للوطن العربي ، هاجسا أمنيا له تداعيات سلبية على الأمن القومي العربي لاسيما في الجانب الغربي للوطن العربي ، حيث يشهد القرن الإفريقي وتحديدًا الدول الإفريقية المجاورة للدول العربية توترات وحروب أهلية لم تنتهي سواء في أوغندا ، تشاد ، النيجر ، أو مؤخرا في مالي والتي أفرزت وضعاً أمنياً غير مستقر أثر على أمن الدول العربية ، لاسيما الجزائر ، ليبيا و موريتانيا ، في ظل غياب مشروع للشراكة العربية الإفريقية الذي لم يرى النور بعد مؤتمر القمة العربي - الإفريقي الأول المنعقد بالقاهر عام 1977²⁶.

من جهة أخرى ، يعاني الوطن العربي مشكلة في رسم حدوده الخارجية مع الدول المجاورة ، خاصة في المناطق البرية ، أين تظهر أقاليم حدودية لازالت متنازع عليها بين الدول العربية ودول أجنبية ترى أن لها أحقية في بسط سيادتها على تلك الأقاليم ، ولعل من بين أهم مظاهر النزاعات الحدودية مايلي :

أ- النزاع الحدودي الإيراني الإماراتي : عرفت منطقة الخليج العربي في واجهته البحرية ، منذ بداية عقد السبعينيات نزاعا في مستوى الحدود البحرية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران ، بعد أن أقدمت هذه الأخيرة في الإستلاء على جزر طناب الصغرى و طناب الكبرى وأبو موسى ، معتبرتها جزر تابعة للسيادة الإيرانية .

ب- النزاع الحدودي العراقي الإيراني : يتركز النزاع الحدودي في منطقة عربستان ، ذات الأقلية العربية ، وهي منطقة تبلغ مساحتها 159.000 كم² ، مغروسة في الأرض الإيرانية ، مما جعلها إقليما حدوديا متنافس عليه بين إيران و العراق ، وقد كانت أحد الأسباب التي أدت الى إندلاع الحرب الإيرانية العراقية .

ج- النزاعات الحدودية في إفريقيا²⁷ : من أهم المشاكل الحدودية التي تعاني منها الدول العربية الإفريقية ، مشكلة الحدود بين دولة الصومال و الحبشة حول من يسيطر على إقليم أوجادين ، فالصومال ترى بأن هذا الإقليم تابع لسيادتها كون سكانه كلهم صوماليون ، في حين ترى الحبشة بأن منطقة أوجادين تحت سيطرتها بحكم الإتفاقيات التاريخية التي عقدها مع بريطانيا سنة 1897، وكذلك مع إيطاليا عام 1950.

خلاصة

في الأخير يمكن القول بأن الأمن القومي العربي يكتسي أهمية بالغة في بناء قوة الدول العربية من خلال إنشاء تكتلات إقليمية عربية إقتصادية ، سياسية ، عسكرية وحتى ثقافية ، تحفز العمل العربي المشترك ، وتقي الوطن العربي من مختلف التهديدات الأجنبية ، على أن يكون التركيز في هذا الإطار على أمن المجتمعات العربية بالدرجة الأولى .

إن من الحقائق المسلم بها في المجتمع الدولي المعاصر ، بأن قياس قوة الدولة لا يكون في إطار قطري ضعيف ، بل في حدود انتمائها الإقليمي ، الذي يمنح لمواقفها دعماً و مساندة من مجموع الدول المتواجدة في الإقليم الذي ينتمي إليه ، و هو حال الإتحاد الأوروبي بعد أن نجحت الدول الأوروبية في تحقيق أمنها القومي الذي دعم من الناحية الإستراتيجية قوتها ووحدةها السياسية و الإقتصادية ، مما جعلها تتبوأ مركزاً دولياً بارزاً جعلها فاعلاً سياسياً محورياً في العلاقات الدولية.

من هذا المنطلق ينبغي على الدول العربية وهي تمتلك كل مقومات الوحدة ، أن تضع لنفسها قوة إقتصادية وسياسية وعسكرية، وهذا لن يتأتى إلا بالقضاء على مختلف التحديات الداخلية والتهديدات الخارجية التي تواجه تحقيق أمنها القومي العربي ، بحكم أن هذا الأخير يعتبر الحلقة المفقودة في مقومات بناء قوة الدول العربية وفق منظور الوحدة العربية المنشودة .

الهوامش

- 1- على الدين هلال ، العرب والعالم : مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي . بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، 1988، ص 137.
- 2 - هيثم الكلاي ، الأمن القومي : التحديات الراهنة و التطلعات المستقبلية .(ب-م) : مركز الدراسات العربي الأوروبي ، 1996، ص 53.
- 3 - الظاهر ، مرجع سابق ، ص85
- 4- حامد ربيع ، نظرية السياسة الخارجية .جامعة القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة ،(ب-ت)، ص 42.
- 5- الظاهر ، مرجع سابق ، ص87
- 6- رفعت سيد أحمد ، "الأمن القومي بعد حرب لبنان "مجلة شؤون عربية .العدد 35 ، 1984، ص 83
- 7-حامد عبدالله ربيع ، المضمون السياسي للحوار العربي الأوروبي .القاهرة:معهد البحوث والدراسات العربية ، 197، ص220.
- 8 - محمد صالحة ، "مسألة الأمن العربي بين المفاهيم، الواقع، النصوص" مجلة شؤون عربية .العدد35، 1984، ص27.
- 9 - الظاهر ، مرجع سابق ، ص 93.
- 10- برهان غليون ،المحنة العربية الدولة ضد الأمة، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص219.
- 11- غليون ، مرجع سابق ، ص 253.
- 12- ثناء فؤاد عبدالله ، الدولة والقوى الإجتماعية في الوطن العربي ،علاقات التفاعل والصراع .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001، ص170.
- 13-المرجع نفسه، ص171.
- 14- البنك العالمي ، تقرير سنة 1990.

- 15- يقصد بالأمن الغذائي قدرة الدولة على توفير مخزون استراتيجي كاف من السلع الغذائية الأساسية تحتاط لإستخدامه مستقبلا عند اللزوم ، بما يمنح فرص لجميع المواطنين للحصول على غذاء صحي وكامل سواءا من حيث الكم أو الكيف ، لمزيد من المعلومات أنظر : محمود منصور عبد الفتاح "التعاونيات الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي العربي"، شؤون عربية .العدد57، مارس1989، ص73 .
- 16- السماك ، مرجع سابق، ص362 .
- 17- الظاهر ،مرجع سابق، ص113.
- 18- مهنا ،مرجع سابق، ص129.
- 19- عمر كامل حسن، الجغرافية السياسية الحديثة للعالم العربي في ضوء العولمة الثقافية .دمشق :دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2008، ص62.
- 20- كامل حسن ، مرجع سابق ، ص69.
- 21- محمد الأطرش ، " المشروعات الأوسطي و المتوسطي والوطن العربي "، مجلة المستقبل العربي .العدد210، 1996 ، ص 6 .
- 22- المرجع نفسه ، ص ص5-6.
- 23- محمد خالد الأزعر ، "المقاربات الشرق أوسطية لنماذج التكامل الأوروبي رؤية نقدية"، مجلة شؤون عربية .العدد88، 1996 ، ص 6 .
- 24- الظاهر ، مرجع سابق، ص 110.
- 25- المرجع نفسه ، ص 111.
- 26- مهنا ، مرجع سابق ، ص142.
- 27- لمزيد من المعلومات أنظر كتاب أحمد أحمد الشيخ ، جغرافية الوطن العربي ، كتاب تم تحميله من الموقع الإلكتروني www.arangeographers.net